

في افتتاح المؤتمر العقاري الدولي الثالث

الحمد لله: نسعى لتكريس بيئة استثمارية آمنة وتطوير قوانين قطاع العقارات



(وقا)

الحمد لله يتحدث في افتتاح المؤتمر.

الأمير في منطقة الشرق الأوسط التي تنشئ هذا السجل، وما نجم عن ذلك من حصول فلسطين على المرتبة ١١٤ من أصل ١٩٠ مقارنة بـ ١٤٠ عن العام الماضي في تقرير البنك الدولي (ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٨)، بالإضافة إلى تطوير قانون التمليك والاستئجار وتحديث القوانين الناطقة لقطاع الإسكان التي من شأنها تطوير سوق العقارات الموجهة، والمساهمة في توفير وحدات سكنية، بدوره، قال رئيس اتحاد المستثمرين والمطورين في القطاع العقاري نزار الريماوي، إن القطاع العقاري يشكّل رافعة للاقتصاد الوطني، حيث يتقاطع عمله مع العديد من المؤسسات الحكومية والخاصة، ويخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة للآلاف، مشيراً إلى أن هذا القطاع يمر في مرحلة حرجة حيث إنه يعاني من العديد من الصعوبات والعقبات على جميع المستويات والأصعدة في ظل ظروف اقتصادية وسياسية غاية في الصعوبة.

وسلط الريماوي الضوء على المعوقات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي بمصادره للأراضي والانتهاكات المتواصلة بحق أبناء شعبنا، لافتاً إلى أن الاحتلال منع وصول العشرات من الأخوة العرب الذين كان يفترض مشاركتهم ضمن فعاليات المؤتمر.

وفي كلمة مسجلة، قال رئيس جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان الأردني المهندس زهير العمري، إن إجراءات الاحتلال حالت دون وصولهم إلى فلسطين للمشاركة في المؤتمر، لافتاً إلى أن القطاع العقاري إلى جانب اكتسابه أهمية اقتصادية واجتماعية، فإنه في فلسطين يشكل مسيرة صمود وهوية للشعب الفلسطيني بارزه ومحاربه للاحتلال وغول الاستيطان.

وتخلت المؤتمر ورشة عمل شارك فيها ممثلون عن وزارة الحكم المحلي وسلطة النقد ووزارة الاقتصاد الوطني، تناولت آليات التعاون والتكامل بين المؤسسة الرسمية وقطاع المطورين العقاريين.

وأوصى المشاركون في المؤتمر في بيانهم الختامي باعتماد الحكومة لاتحاد المطورين في القطاع العقاري كجهة حصرية تمثل المطورين العقاريين في فلسطين ولا يتم استقبال أي معاملات في الهيئات المحلية إلا بعد التأكد من مقدم المعاملة عضو في الاتحاد، وطالبوا بمنح الاتحاد الفرصة في المشاركة في تطوير أنظمة البناء، إلى جانب مطالبة سلطة النقد الفلسطينية بسن قوانين لبقاء الدوائع في فلسطين بالكامل.

الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧ فقط ٧٠٠ وحدة سكنية لترتفع إلى نحو ١٢ ألف وحدة سكنية في العام ١٩٩٩ ولتصل في العام ٢٠١١ إلى ثمانمائة وأربع وثمانين ألفاً وثلاثمائة وخمس وثمانين وحدة سكنية.

ولفت الأعرج إلى أن وزارة الحكم المحلي سعت ومنذ تأسيسها إلى المساهمة في توفير بيئة قانونية حديثة تتلاءم مع المتطلبات والاحتياجات في قطاع التطوير العقاري، وقد عملت الوزارة مؤخرًا على تحديث أحكام البنية والتنظيم للهيئات المحلية لعام ١٩٩٦، والذي تم تحديثه بالشراكة والحوار مع كافة الشركاء بمن فيهم ممثلو القطاع الخاص، كما عملت الوزارة على تحديث نظام الأبنية والتنظيم خارج حدود المخططات الهيكلية، مشيراً إلى أن هذا الجهد ينبع أصلاً من قناعتنا بأن ما يشهده الواقع الفلسطيني من تطور عمراني يستدعي ضرورة العمل على تحديث منظومة الأحكام والتشريعات لتتلاءم مع متطلبات وتطورات المرحلة الحالية من تطور المجتمع واقتصاده. من جهته، قال الرئيس التنفيذي لهيئة تشجيع الاستثمار هيثم الوحيد في كلمة وزارة الاقتصاد، إن هذه المؤتمرات التخصصية تحمل رسالة مهمة للعالم بأن فلسطين تمتلك بيئة جذابة للاستثمار وتستقطب رؤوس الأموال والمستثمرين من جميع أنحاء العالم، لافتاً إلى أن وزارة الاقتصاد وهيئة تشجيع الاستثمار عملت على وضع السياسات والإجراءات التي تساعد على تجاوز العقبات أمام الاستثمار.

وأشار إلى أن القطاع العقاري يعد قطاعاً حيوياً من حيث مساهمته في الناتج الإجمالي المحلي (تصل نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات إلى ٦,٣٪)، ومن خلال تشغيله للأيدي العاملة الفلسطينية (وتصل نسبة الأيدي العاملة إلى ١٧,٤٪، بما يقارب من ١١,٣ ألف عامل).

وبين الوحيد جهود الحكومة التي انعكست في أجندة السياسة الوطنية وفي مختلف الخطط والاستراتيجيات القطاعية، التي نصت على تطوير البيئة القانونية والتشريعية بشكل عام، وفي هذا القطاع بشكل خاص، وتمثلت جليا في سعي الحكومة إلى خلق المناخ الاستثماري الملائم لتطوير القطاعات الاقتصادية الإنتاجية في دولة فلسطين.

وأشار إلى أنه تم إقرار قانون ضمان الحق في المال المنقول وإطلاق السجل الإلكتروني الذي سهّل الحصول على تسهيلات مالية بنكية لتشجيع الاستثمار خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، لتصبح فلسطين الدولة

إطار ضمانات ميسرة وفوائد مناسبة". وأكد أن القطاع العقاري، وما تشعب به من مؤسسات وعلاقات وشراكة وطنية، إنما يتمحور حول الأرض وحمايتها وصون هويتها، ولهذا اتخذنا خطوات راسخة في الإصلاح الشامل لنظام إدارة وحوكمة الأراضي في فلسطين، وتطوير نظام وطني لإدارة المعلومات على المستوى المكاني.

وقال: "أنشأنا هيئة تسوية الأراضي، لحماية الأرض، خاصة في المناطق المسماة (ج) التي تشكل نحو ٦٤٪ من مساحة الضفة الغربية، تصادر إسرائيل حقنا في البناء عليها واستغلالها، حيث تزخر بالموارد، وتضم عناصر لتوسع شعبنا وإقامة دولته".

وأضاف: نتحدث عن العقار والسكن والإعمار، فلا بد أن نسلط الضوء على الجهود التي بذلت، رغم كافة الصعاب التي حاصرتنا، ورغم تباطؤ الالتزامات الدولية، للنهوض بفترة إعادة إعمارها والتعامل مع الدمار والأهوال التي خلفتها ثلاث حروب عليها، واستطعنا إعادة بناء وتوفير التمويل اللازم لنحو ٩٦٢٨ من أصل ١١٠٠٠ وحدة سكنية دمرت كلياً، وتم إصلاح حوالي ١٣٠ ألف منزل تضرر جزئياً، فيما بلغت نسبة الإنجاز في إزالة الركام ٤٥٪.

وقال: "نتطلع إلى الشراكة البناءة معكم، كمطورين عقاريين ومهندسين ومستثمرين ورجال أعمال، وكممثلي دول صديقة وشقيقة، لتنفيذ المشاريع الميسرة، وبناء أحياء سكنية جديدة في المدن والريف، في غزة، وفي القدس وفي الأغوار، لإعالم حق شعبنا في سكن ملائم وحياة كريمة، وقد أصدرت سلطة النقد تعليماتها، توافقا مع توجهات الحكومة بهذا الصدد، لتخفيف البنوك لتمويل القطاع العقاري في القدس مقابل الإغناء من الاحتياطي الإلزامي بقيمة التسهيلات الممنوحة".

وأضاف: "لقد استطعنا، ونحن نشعرب راح تحت الاحتلال، بحقوق وموارد مسلوية وأرض مهددة، أن نحقق الكثير من الإنجازات، بالاعتماد على الدور التشاركي بين القطاعين الخاص والعلم، وبمساعدة الدول الصديقة والجهات المانحة.

وشكر اتحاد المطورين في القطاع العقاري على تنظيم هذا المؤتمر، الذي نتطلع إلى أن ينلور في إطار المزيد من العمل المشترك لتمكين هذا القطاع من حماية الأرض وتثبيت حقنا وأحققتنا في البناء عليها والعيش في راحها. ودعا رئيس الوزراء المجتمع الدولي إلى نبذ العنف والاستيطان والاحتلال، ولجم إسرائيل وإنهاء احتلالها، وتجسيد دولة فلسطين، حرة مستقلة ذات سيادة على أراضي العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

من جانبه، قال وزير الحكم المحلي حسين الأعرج، إن "القطاع العقاري يشكل منذ فترة طويلة ميدان اهتمام القيادة الفلسطينية وعدد كبير من المستثمرين والمطورين والوطنيين، ويستحوذ حالياً باهتمام المختصين والباحثين في مجالات التطوير والتنمية، كون هذا القطاع يشكل عنصراً أساسياً من عناصر الاقتصاد الوطني الفلسطيني من جهة، ومن جهة أخرى لأن الاستثمار والنشاطات المتعلقة بهذا القطاع لها امتدادات وتداخلات تشمل البنية التحتية والأيدي العاملة والموارد الطبيعية والبشرية والخبرات الهندسية والاستشارية، وتتعدد الشركات في هذا القطاع مع مؤسسات حكومية وهيئات محلية وشركات استثمارية ومقاولات ومكاتب هندسية وموردين لمواد البناء والتجهيزات المتعددة والحرفيين وغيرهم".

وأضاف الأعرج: "لبيت معنى مختلف لدى الفلسطيني الذي شرد عن أرضه ومن وطنه وارغم على تركه في هجراته الطويلة، ليحرف شتات الدنيا وليحلم باليوم الذي يعود فيه لأرضه ووطنه، ليضع أوزار سنوات التيه والاستقرار وليشيد إراداته وحريته أوتاد بيته من جديد".

وتابع: "سنوات من الحرمان والتمييز مارسته سلطات الاحتلال ضد المواطن الفلسطيني ومنعته من البناء وعملت على مصادرة أرضه ومنعته من توسع حدود الهيئات المحلية وفرضت القيود الجبروتية للحصول على رخص البناء، وهناك إحصائيات تدل على هذا الإجحاف فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن عدد الوحدات السكنية التي سمح بتشييدها في العام ١٩٦٨ في الأراضي

رام الله - وفا: قال رئيس الوزراء رامي الحمد لله، إن الحكومة تسعى إلى تكريس صناعات فلسطينية منافسة من خلال تطوير بنية تحتية وتشريعية داعمة لنمو الصناعات وضخ الاستثمارات، وتحشد الجهود لتنظيم السوق وتفعيل أدوات الرقابة عليها وحماية المستهلك، والتوجه نحو الاقتصادات العربية والإقليمية والدولية، لتقليل الاعتماد على إسرائيل في الصادرات والواردات.

وأضاف الحمد لله في كلمته بافتتاح المؤتمر العقاري الدولي الثالث، امس، في رام الله، "في سبيل ذلك، أقرنا قانون ضمان الحقوق للأموال المنقولة، وتمت مراجعة قانون حماية المنتج الوطني، ومسودة قانون الملكية الصناعية ومسودة قانون المنافسة، ونحن في المراحل الأخيرة لإنجاز قانون الشركات، إضافة إلى سن رزمة حوافز للمستثمرين، وبناء المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في المحافظات، لزيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وتعظيم الصادرات".

وبخصوص المؤتمر العقاري، أكد رئيس الوزراء أن المؤتمر يشكل نواة مهمة نبني عليها المزيد من تطوير قطاع العقارات، وتعزيز دوره في دفع عجلة اقتصادنا الوطني وتلبية حق شعبنا المشروع والمتنامي في السكن اللائق على أرضه.

وشكر نيابة عن الرئيس محمود عباس، الجهود المنصوبة في إطار هذا المؤتمر، لتصنع منه حدثاً وطنياً ودولياً بارزاً لتعزيز قوة ونمو القطاع العقاري في بلدنا، وحيا ضيوف فلسطين، الذين رأى في مشاركتهم دعماً لحق شعبنا في إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على حدود العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس.

وقال: "فتفتح هذا المؤتمر المهم لقطاع واعد ورائد يرتبط بتثبيت المواطن في أرضه، وسط عدوان إسرائيلي متواصل على حقوق شعبنا الوطنية وتصعيد خبير لمخططاته في اقتلاع وتشريد شعبنا وهمد بيوته ومنشأته، خاصة في الخان الأحمر، في محاولة لتمزيق الضفة عن القدس، وفرض سلسلة استيطانية متصلبة، وإنهاء فرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة متصلة، بدعم من الإدارة الأميركية التي تتوالى اتخاذ القرارات المعادية وغير القانونية، في تحد صارخ للشريعة الدولية وانتهاك لسيادة القانون الدولي".

وأشار الحمد لله إلى أنه في ظل انخفاض المساعدات الدولية، ارتكز العمل الوطني بكافة مكوناته، على تداخل مهام تعزيز الصمود الشعبي ضمن أفضل ظروف حياتية ممكنة، مع الجهد الدبلوماسي والقانوني، الذي يقوده الرئيس.

وأكد أن الحكومة تسعى إلى توفير الخدمات الأساسية والطائرة، وبسط القانون والنظام العام ومكافحة الجريمة والفساد، وتعظيم الإيرادات الوطنية، وتكريس بيئة استثمارية آمنة وممكنة، إذ تشكل هذه الجهود مجملها، مقومات النهوض بالقطاعات والاستخدام الأمثل للموارد، وبناء اقتصاد قوي مقاوم، يعتمد على الطاقات والموارد والسواعد الوطنية.

وأوضح رئيس الوزراء أن الحكومة تولي اهتماماً بقطاع العقارات، خاصة في ظل التطور العمراني الذي نشهده والذي يتطلب أن تتوافر لقطاع المستثمرين والمالكين والناشطين في السوق العقارية، سياسات ومعايير واضحة لاستخدام الأراضي وتنظيمها، فعملنا من خلال وزارتي الحكم المحلي والأشغال العامة، على تحديث أحكام الأبنية والتنظيم لهيئات المحلية لعام ١٩٩٦، وتحديث نظام الأبنية والتنظيم خارج حدود المخططات الهيكلية، وفي إطار "الخطة الاستراتيجية لقطاع الإسكان" وضعتنا آليات لمراجعة وتطوير القوانين والأنظمة ذات الصلة، هذا وتعكف على وضع قانون جديد للمالكين والمستأجرين، ومراجعة وتطوير قانون تمليك الطبقات والشقق والمحال".

وأضاف: "لقد سعينا أيضاً لتعزيز (الإسكان التعاوني)، والتوسع به عمودياً من خلال رزمة تدخلات لضمان مشاركة الفئات المهمشة وذات الدخل المحدود والشباب، والأسرى والمحررين، وصغار الموظفين والعمال، بتطوير النواهج الخاصة بتنظيم عمل جمعياته، كما نعمل مع البنوك الوطنية ومؤسسات الإفراض، لإيجاد آليات لتمويل المشاريع السكنية للجمعيات التعاونية في

رصع الزيتون.. تقليد فلسطيني متوارث



خيرية ثابت تقوم برصع الزيتون.

نوسا دوا (اندونيسيا) - ف ب: دعت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد الأربساء قادة العالم إلى إصلاح الأنظمة التجارية العالمية بدلاً من السعي إلى تقويضها، في تصريح هو بمثابة توبيخ للسياسيين الذين يعززون الرسوم الجمركية والحماية. ويأتي تصريحها في وقت يهدد الخلاف التجاري بين الصين والولايات المتحدة النمو الاقتصادي العالمي حيث حذر خبراء صندوق النقد الدولي من "نقاط ضعف جديدة" في النظام العالمي.

وقالت لاغارد خلال اجتماع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في بالي في اندونيسيا، "نحتاج إلى العمل

معاً من أجل تخفيف التوتر وحل النزاعات التجارية الراهنة، نحتاج إلى أن نتكاتف لإصلاح النظام التجاري

الحالي وليس تدمير". حضر حوالي ٣٢ ألفاً من النخبة العالمية إلى هذا المنتجع الإندونيسي للمشاركة في أسبوع من المناقشات التي خيبت عليها سياسة "أميركا أولاً" التي ينتهجها الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي فرض أو هدد بفرض تعريفات جمركية أعلى على السلع المستوردة لا سيما الصين وكذلك من حلفاء تقليديين مثل الاتحاد الأوروبي.

وتأكد: "الزيتون المرصوع هدية مميزة وقيمة يمكن أن تقدمها تقريبا أو لصديق لك".

بعد رصع الزيتون يوضع في الماء المالح لمدة أسبوع على الأقل، بحيث يتم تجديد المياه بوضوه يومية، قبل أن يتم تخزينه بالماء بإضافة الليمون والملح والفلفل الحار في أوعية محكمة الغلاق.

وعائلة ثابت لا تباع الزيتون المرصوع، فهي تقوم بتحصيره لتأكله أو ترسله لابنائها المغتربين في الخارج. محمود عفانة (٨٢ عاماً) والذي كبر بين أشجار الزيتون في عزموط يقول: "أخدم شجر الزيتون بخدمة" وكما قال المثل "الزيتونة مثل ما يدك منها بداهمك"، قضيت عمري وأنا أخدم الزيتون وأعطاني من خيرة". مشيراً إلى أنه في هذه الأيام ومع تطور وسرعة التطور في عملية الرصع طعمه أفضل من ذي قبل.

ويؤكد أن "الكبيس" داخل المنازل طعمه أكثر لذة من كبيس المعليات التي تباع في الأسواق والتي غالباً ما تحتوي على مواد حافظة.

وتفتن زبات الأسر في صناعة الكبيس، فمنهن من يرصعه، ومنهن من يشرحنه بالسكين، ومنهن من ينزعن حبهونه ويمنن بحشوه بالجزر والبكمركات.

نابلس: وفا: من ساحة منزل عائلة ثابت في قرية عزموط شمال شرقي نابلس، تسمع أصوات دق "رصع" الزيتون في ذات الوقت من كل عام، ثلاث دقات إلى أربعة وربما خمسة.

عدد تلك الدقات يعود لعدد الحبات التي تخرجها السبعينية خيرية ثابت من كبيس الزيتون لترصعهها. يعم الصميت لثام ثم تعاد الكرة.

في زاوية خاصة من الساحة تترجع الحاجة ثابت على الأرض وحولها "شوال" من الزيتون الأسود والأخضر، تفننها وتختار الصالح الأخضر منها وتدقه لتضعه بالماء قبل أن يتغير لونه من الرصع، وتبقى الأسود منه جانباً لتستخدمه لاحقاً، وتقوم باستخدامه وتحضيره فيما بعد.

"مضيحاً حياتنا بالرصيع، ففي كل عام ينتظر موسم الزيتون لترصعه ونأكل منه، من خير أرضنا بعد تحضيره" تقول ثابت.

لم تتوقف الحاجة عن الرصع خلال حديثها، وواصلت مع كل الحجر، كبرنا على طفف الزيتون ورصعه، ربما كان عمري ٥ سنوات عندما بدأت الرصع، أكثر من سبعين عاماً من الرصع.

وأضافت ثابت: "لعائلتي حكاية مع الزيتون ورصعه"، توفيت أمي وهي في عمر الخامسة والتسعين وهي ما زالت ترصع زيتونها في آخر أيام حياتها".

وتكمل: "قصبة جب كانت بين شقيقتي المتوفى وشجرة الزيتون، كان يقبلها دائماً، فهي ما تعطيها الخبز".

وقبل أن يحين موسم طفف الزيتون يتوجه الفلاحون لقفط ما يصلح منه لرصع الزيتون، وتحويله إلى كبيس.

وعادة "الرصيع" التقليدي بالمحجر حيناً وبالهاون أحياناً، لم يتبلخ عنها الكثيرون رغم التطور في عملية الرصع واستخدام الآلات الحديثة، التي يعتبرونها أسرع، وتوفر الوقت والجهد حسب رأيهم، فالرصع ما زال تقليداً حياً في البيت الفلسطيني رغم التطور، غير أن قلة من المزارعين ممن يبيعون كبيس الزيتون يتوجهون لآلات الحديثة لرصعه.

وفي المكان تطب قرية عائلة الهام عفانة، من الحاجة خيرية عدم الرصع قوياً وأن تخفف بها قليلاً عن الزيتون،

صندوق النقد يدعو إلى إصلاح الأنظمة الاقتصادية بدلاً من تقويضها

وقال التقرير إن الظروف في أوروبا وغيرها من الاقتصادات المتقدمة الرئيسية بقيت "سهلة نسبياً"، على الرغم من أن المستثمرين قللوا توقعاتهم بشأن قيام البنك المركزي الأوروبي بزيادة أسعار الفائدة.

ومنذ تقرير الاستقرار الأخير في نيسان، أصبحت الظروف الاقتصادية العالمية أقل توازناً مع زيادة الفروق بين الاقتصادات المتقدمة والناشئة.

وعلى الرغم من زيادة الاحتياطي الفدرالي الأميركي سعر الفائدة، فإن الظروف المالية "شهدت مزيداً من التيسير" في الولايات المتحدة حيث بقيت قيمة الأسهم مرتفعة.

ضد الصين ... مبالغ فيها إلى حد كبير".

مع ارتفاع أسعار الفائدة وإجراء الاقتصادات المتقدمة والمستهثمرين في تحويل أموالهم بحسب عن عوائد أعلى، قال صندوق النقد الدولي إن الاقتصادات الناشئة يجب أن تتخذ خطوات لحماية نفسها من هجرة الأموال.

واقترح على سبيل المثال تعزيز احتياطات العملات الأجنبية التي يمكن استخدامها في الأزمات وكذلك العمل مع أسواق السندات المحلية لبناء قاعدة مستثمرين محلية بدلاً من الاعتماد على الترميز في الخارج.

الظروف - مثل ارتفاع أسعار الفائدة أو انخفاض إمكانية الحصول على الرساميل.

وحذر الصندوق من أن فرض مزيد من التعريفات الجمركية والتدابير المضادة لها يمكن أن تؤدي إلى

تشديد أكبر للظروف المالية مع ما يتربط على ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد العالمي والاستقرار المالي.

وقالت لاغارد خلال الاجتماع إن الظروف العالمية لا تبعث على الشعور التام بالاكتمال، وقالت "يدفع الوضع للشعور ببعض الاحتياط لكنني في الواقع متفائلة لأن هناك رغبة فعلية في تحسين وتطوير العلاقات التجارية العالمية.

ولكن الباحث الأميركي جيفري ساكس تحدث بلهجة أقل دبلوماسية في تقييمه لإدارة ترامب للعلاقات التجارية الأميركية، منتقدا مزاعم الرئيس المتكررة بأن الصين يتعرضون للاستغلال.

وقال ساكس، مدير مركز التنمية المستخدمة في جامعة كولومبيا، خلال ندوة في بالي "العجز التجاري لا يعني بالضرورة وجود غش من قبل الطرف الآخر ... هذه يعني أن الولايات المتحدة ترحل وقف نمو الصين - إنها فكرة رهيبة".

وأضاف أن "كل الاتهامات الموجهة

"مسلماني هوم" تستضيف نقابة المهندسين في معرضها بطواكرم



رام الله-استضافت شركة مسلماني هوم فرع نقابة المهندسين في معرضها بطواكرم، وتخلل الفعالية جولة داخل المعرض وتعريف بخدمات مسلماني هوم وأخر المنتجات التي وصلت حديثاً لدى الشركة، إضافة لمجموعة من المسابقات وتوزيع الهدايا والجوائز، وحضر الفعالية مندوبي نقابة المهندسين وعائلاتهم بدوره أفاد السيد بشير المسلماني مدير إدارة المبيعات أن الفعالية هدفت لتعزيز سبل التعاون والتواصل مع أعضاء النقابة، وأن الفعالية لاقت نجاحاً ورضاً من الحضور، حيث أن شركة مسلماني هوم تسعى دائماً لتعزيز الشراكة والتعاون مع مختلف المؤسسات والشركات والجمعيات الوطنية لتستطيع بشكل متواصل لتوطيد العلاقة معهم بما ينسجم مع رؤية الشركة ومسؤولياتها تجاه المؤسسات الوطنية.

يذكر أن اتفاقية تعاون وقعت مسبقاً بين نقابة المهندسين وشركة مسلماني هوم من شأنها تقديم

مجموعة من الميزات والتسهيلات المالية للمهندسين في جميع فروعها المنتشرة بالضفة، وتعتبر شبكة معارض مسلماني هوم امتداداً لمجموعة مسلماني كبرى الشركات الفلسطينية في مجال استيراد وتسويق أجهزة الأجهزة الكهربائية وأفخم الأدوات المنزلية، والحاصلة على وكالات كبرى العلامات التجارية العالمية، وهي:

Samsung, Lofra, Ariston, Whirlpool, Bompani, TurboAir, Elica, Tefal, Moulinex, Babylliss, Luminarc, Pyrex, Zwilling, Staub, OXO, Tescoma, Ocean, Home Market

حيث تنتشر شبكة معارض مسلماني هوم في كل من طواكرم، نابلس، الخليل، والقدس.